كلمة السيد وزير الدفاع الوطني

في المؤتمر الدولي حول دور القوّات المسلحة في حماية المدنيّين ضمن مهمّات السلام

بسـم الله الـرحمـن الـرّحـــيـم

السادة الوزراء،

السيد الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المكلّف بمهام حفظ السلام،

السادة أعضاء المجلس الأعلى للجيوش،

سعادة السفراء، والسادة الملحقون العسكريون،

السيدات والسادة الضيوف الكرام من الدول الشقيقة والصديقة،

أيتها السيدات والسادة،

إنه لَمِن دَوَاعي السرور والاعتزاز أن نَلتقي اليوم على أرض تونس، أرض الحضارات والحوار، والمنبر المفتوح لتبادل التجارب والأفكار حول القضايا المشتركة ذات الأهمية البالغة لمستقبل الإنسانية، وفي مُقَدَّمَتِهَا مسألة السلم والأمن الدوليين، وحماية المدنيين في عمليّات حفظ السلام بمناطق النزاع.

إنّ احتضانَ تونس لهذا المؤتمر الدولي، هو تأكيد جديد على انخراطها الفاعل، والتزامها الثابت بقيم السلام والتضامن الإنساني، وانفتاحها على التعاون البنّاء مع مختلف الشركاء الدوليين والإقليميين، تعزيزًا للأمن والاستقرار في العالم.

يُشرفُنَا أن نعبّر عن بالِغِ اعتزازنا باحتضان هذا المؤتمر الدولي الهام، الذي يَجمع نُخبة من الخبراء المدنيين والعسكريين، وصنّاع القرار، وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، للوقوف على دور القوات المسلحة في حماية المدنيين خلال مهام حفظ السلام.

وإسمحوا لي أن أُرحّب بكم جميعًا ضيوفًا أَجِلَّاء ببلدنا وأن أتوجه بالشكر الجزيل لكل من حضر وشارك في هذا المؤتمر الدولي البارز، وأخصّ بالذكر السيد وزير القوات المسلحة لجمهورية السنغال السيد بيرام ديوب **" Biram Diop"**، والسيد نائب وزير الدفاع الوطني لجمهورية غانا السيد إرناست بروغيا جنفي **"Ernest Brogya Genfi"**، اللّذان شرفانا بحضورهما الكريم.

والسيد الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المكلف بمهام حفظ السلام السيد جون بيار لاكروا **" Jean-Pierre Lacroix"**، لمساهمته القيمة، وما لها من أثر كبير في تعزيز التعاون الدولي في مجال حفظ السلام. وأرحب كذلك بالسيد خالد الخياري أمين عام مساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بالأمم المتحدة.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشّكر لكافة الوفود المشاركة من مختلف أنحاء العالم، من سفراء، وملحقين عسكريين وممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات التونسية الذين سَيُثْرُون هذا اللقاء بخبراتهم وتجاربهم القيمة في المجال.

حضرات السيّدات والسادة،

إحتفلنا هذه السنة بالذِكرى السابعة والسبعين لإنطلاق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وقد طوّرت الأمم المتحدة طوال هذه المّدة من مهمّة حفظ السلام، فلم يعد يقتصر دورها على حفظ الأمن والسلم بل تعدّته ليشمل حماية المدنيين من كلّ الاعتداءات، ومساعدة العملية السياسة ونزع سلاح المقاتلين ودعم الانتخابات وحماية حقوق الانسان والمساعدة على إرساء المؤسسات القانونية.

إلا أنّه وعلى الرغم من أهمية هذا المنجز، يواجه المدنيّون العزّل وحفظة السلام في العالم مخاطر كبيرة في ضوء التغيرات التي تشهدها طبيعة النزاعات والأزمات الإنسانية وصعوبة البيئة ممّا يُحتّم علينا اليوم، التفكير في مستقبل عمليات حفظ السلام وتطوير بنيتها حتّى تتأقلم مع واقع دولي جديد، ميزته النزاعات غير المتناظرة والتهديدات العابرة للحدود والأزمات الممتدّة التي طال أمدُها دون أن تجد الطريق لحلّها.

أيتها السيّدات والسادة،

في هذا السياق التاريخي وإدراكا منا بحجم التحديات الجديدة التي تواجه عمليات حفظ السلام وانطلاقا من مسؤوليتنا ووعينا العميق بهذه المتغيرات، بادرت تونس بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة بالدعوة إلى تنظيم هذا المؤتمر الدولي رفيع المستوى، تحت عنوان **"دور القوات المسلحة في حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام".**

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نستحضر أهمية هذه المبادرات التي تتيح اللقاء والتنسيق المباشر بين مختلف الجهات الفاعلة في المجال، مدنية كانت أو عسكرية، وطنية أو أممية، مما يعزّز من فعاليّة العمل المشترك فيما يتعلّق بحماية المدنيّين ويرتقي بقدرتنا الجماعية على التصدي للتحديات الأمنية المعقدة.

ونطمح من خلال هذا المؤتمر إلى اصدار "إعلان تونس" ليكون وثيقة مرجعية دولية للمبادئ التوجيهية والمعايير القابلة للتنفيذ لحماية المدنيين في مناطق النزاع وتعزيز قدرة القوات المشاركة في بعثات السلام على أداء مهامها الإنسانية بكفاءة وفاعلية وأمان.

السيدات والسادة، الحضور الكرام،

لا يخفى عليكم أن قوات حفظ السلام تعمل عادة في بيئة معقدة، تتسم بالهشاشة الأمنية، في مواجهة مباشِرة لتحديات متعددة الأبعاد وهو ما يفرض عليها الاستعداد الجيّد لمختلف هذه الصعوبات والتحديات، بهدف تعزيز فعالية تدخلاتها وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع.

ولعلنا نقر جميعا أن النجاح في مهمة أمميّة يتطلب الاستعداد الجيّد لتنفيذها عبر بناء القدرات والتدريب المستمر وتعزيز العمل التشاركي وإثراء المعارف والتجارب للوصول إلى اِعتماد أفضل طرق التدريب وتَبنّي أنجعها لتطوير المهارات القتالية والقيادية للأفراد وتعزيز قُدرَتِهم على التعامل مع مختلف التحديات الأمنية سواء التقليدية أو المستجدة.

كما تعمل القوات العسكرية عادة إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة وتكثيف التمارين المشتركة بين الجيوش الصديقة، إضافة إلى تبادل الخبرات والاطلاع على التجارب المقارنة والاستفادة منها في إعداد القوات لأداء المهام.

السيدات والسادة، ضيوفنا الكرام،

لقد أثبتت تجارب السنوات الماضية، في مناطق عدّة من العالم أن بناء القدرات والتدريب العسكري واعتماد التجهيزات والمعدّات المتطوّرة وحدها غير كفيلة بنجاح المهمّة الأممية. وقد تجلّى بما لا يدع مجال للشك أن التكامل بين الأبعاد الأمنية، والتنموية، والإنسانية، هو السبيل الوحيد لضمان نجاح هذا الصنف من المهام وديمومة السلام، وأن الجهود المنعزلة والفردية لا تكفي مهما بلغت درجة استعدادها وقوتها.

ويُعَدّ ثراء التجارب وتبادل الخبرات بين الدول والمشاركين أداة ضرورية لفهم التحديات العملياتية بشكل أدق، والبناء على النجاحات السابقة، وتجاوز الإخفاقات. خاصّة إذا ما اعتبرنا أن قضايا السلم والسلام لم تعد شأناً يهم فقط الأطراف المنخرطة في النزاع، بل هي مسؤولية جماعية تتطلب التنسيق والتخطيط والشراكة على جميع المستويات.

حيث ما إنفكت مختلف القوات المنتشرة في مناطق النزاع، تواجه صعوبات حقيقية تتعلق بتطبيق المهام في سياقات متغيرة وغير مستقرة، وهو ما يستوجب حلولًا مرنة وقابلة للتكيف والتحيين حسب مجريات الأحداث. وتبرز هنا الحاجة الملحّة إلى ملاءمة التشريعات والضوابط القانونية مع المعطيات الواقعية، حتى تكون هذه الأطر القانونية داعمة للعمليات على الميدان، لا عائقًا أمام تنفيذها، وذلك من أجل تحقيق الحماية الفعلية للمدنيين على أرض الواقع.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الضيوف الكرام،

لقد أولت تونس مسألة حماية المدنيين أهمية بالغة وجعلتها من أَوْكد أولويات التزامها الإنساني، ويشهد تاريخ قواتُنا المسلحة على انخراطها الفعّال، وعلى مساهماتها الميدانية في العديد من مهام حفظ السلام في إفريقيا وغيرها من قارات العالم على امتداد الستّة عقود الاخيرة، وقد بلغت اليوم 26 مهمّة أمميّة شارك فيها أكثر من 14 ألف عسكريًا

وعسكرية، إضافة إلى 37 ضابطا بين ملاحظين ومستشارين عسكريين وضباط أركان وضباط اتصال، منتشرين بكلّ من البعثات الأممية بالكنغو الديمقراطية وافريقيا الوسطى وجنوب السودان والصومال ومنطقة أبيي.

وبرهنت التشكيلات العسكرية التونسية عن جاهزيتها وحرفيتها في كل المهام الأممية التي أُوكِلَتْ إليها، كما أكدت احترامَ تونس للالتزامات الدولية ولقرارات الهياكل الأممية واعتبارها قيم مترسخة في عقيدة الجيش التونسي ونشترك فيها مع المجتمع الدولي وهي تعكس نوايانا في مجال الدفاع والأمن وحرصنا على بناء رؤية تشاركية مع الدول الشقيقة والصديقة تحت مِظَلَّةِ الأمم المتحدة.

ولم تكن هذه المشاركات ناتجة عن مجرد التزامات رسمية، بل هي ثمرة عقيدة وطنية راسخة ووعي مجتمعي يَرى في حماية الإنسان، بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو جنسيته، واجبًا أخلاقيًا لا يقل أهمية عن الواجب الدفاعي. فضلا عن إيمانها الراسخ بضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين قوامها الالتزام بكل القضايا الإنسانية العادلة وفقًا للقانون الدولي والإنساني. وقد استندت تونس في مختلف المهام الأممية التي شاركت فيها إلى مقاربة شاملة تراعي السياق المحلي، وتدمج البعد الثقافي والاجتماعي والانساني في التخطيط قبل التنفيذ الميداني.

ولم تكن قواتنا المسلحة خلال هذه المهام في منأى عن بعض الصعوبات والتحديات التي واجهتها في أداء مهامها في حفظ السلام، وأبرزها تنسيق العمل بين جميع قوات الأمم المتحدة والتفاعل مع الظروف المحلية المعقّدة أحيانا، وضمان حماية المدنيين في الظروف الأمنية غير المستقرة وتأمين أفراد قواتها العسكرية المشاركين في هذه المهام. وكلنا نتذكر الهجوم المسلح على دورية عسكرية تونسية تابعة لسرية التدخل السريع بجمهورية افريقيا الوسطى الذي أسفر عن وفاة عسكري من أفراد الدورية خلال شهر فيفري من هذه السنة.

وتتطلب هذه التحديات اليوم أكثر من أي وقت مضى، تطوير أدوات جديدة للاستجابة، وإعادة التفكير في منهجيات التدريب، والتأهيل، والمتابعة، والتحضير للمهمّة الأمميّة وتعزيز دور المرأة في مجال الأمن والسلم، واستغلال التطور التكنولوجي، والاستفادة أكثر من مزايا الذكاء الاصطناعي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أثبتت التجارب أن نجاح العمليات ومهمّات حفظ السلام لا يقتصر على القدرة على فرض الأمن، بل أيضًا على حماية المدنيين لأمد طويل والتفاعل الإيجابي مع المجتمعات المحلية ودعم استقرارها.

وحماية المدنيين لا تعني فقط حمايتهم من المخاطر وتعويض الأضرار الناتجة عنها، بل تشمل أيضًا الحماية من الاعتداءات الجنسية والإقصاء والعنف الاقتصادي، ومن التهجير القسري والإبادة الجماعية. وتنبع هذه التحديات من أسباب متعددة، منها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمق النزاعات وتغذي مصادر العنف والانتهاكات. لذلك، تتطلب هذه المخاطر فهمًا عميقًا للديناميكيات المجتمعية في مناطق النزاع، واستعدادًا للتفاعل

مع الشركاء المحليين بطريقة فعالة وشاملة. كما تتطلب أيضًا مواصلة الاستعداد والتدريبات الخاصّة قبل الانتشار وتعزيز وتطوير التنسيق المدني – العسكري وفهم الأطر القانونيّة والإنسانيّة التي تنظم مهام قوّات حفظ السّلام والتشبع بمبادئها واستيعاب دور التكنولوجيا والاستخبارات في دعم جهود حماية المدنيين.

ومن الضروري إضافة لما سبق، مواصلة تطوير التشريعات الدولية وآليات التوقي من هذه المخاطر، سواء على المستوى العاجل لمواجهة الأزمات الطارئة، أو على المستوى الآجل من خلال استراتيجيات شاملة تدعم السلام والاستقرار، مع ضمان تعاون مستدام وفاعل مع الشركاء المحليين والدوليين يراعي خصوصيات كل سياق.

حضرات السيدات والسادة،

إن التعاون الدولي يعد من العوامل الأساسية التي تساهم في إنجاح مهام حفظ السلام، فمن خلال التنسيق المستمر بين الدول المشاركة في العمليات الأممية، يمكن تحقيق نتائج فعالة في حماية المدنيين وتعزيز الأمن في مناطق النزاع.

ولذلك نؤمن بضرورة ترسيخ ثقافة التعاون ليشمل المجال العسكري والمجالات الإنسانية والتنموية على حدّ السواء والشراكة الفعلية والإرادة الجماعية لحماية الذات البشرية وصون كرامة الانسان.

نتمنى أن يكون هذا المؤتمر فرصة لفتح آفاق جديدة للحوار، وتعميق التعاون بين الدول والمؤسسات، وتبادل وجهات النظر، وتركيز الجهود أكثر فأكثر لدعم المساعي الدولية من أجل تحقيق السلام وأمن المدنيين.

أجدّد في ختام كلمتي التزام تونس الثابت بمبادئ الأمم المتحدة النابع من إيماننا بأن السلام يبنى بالشراكة الحقيقية المَبْنِيَّةِ على الثقة والتعاون والتضامن.

وسنظل كما كنا دائما، شركاء فاعلين في سبيل بناء عالم أكثر أمانا وعدلا وإنسانية ونحن نشهد كما أكّد سيادة رئيس الجمهوريّة قيس سعيّد بداية انبلاج فجر جديد في العالم وهو الشرعيّة الانسانيّة، فالشعوب بدأت تتقاسم نفس القيم وتتطلّع إلى عالم جديد تسود فيه العدالة وتعود فيه الحقوق إلى أصحابها أفرادا وشعوبا وفي مقدّمتها الشعب الفلسطيني.

ستبقى تونس وقواتها المسلحة على أتم الاستعداد لمواصلة العمل المشترك والمساهمة في نشر الأمن والسلم في العالم.

أشكركم على حسن المتابعة. وتمنياتي لكم بالتوفيق والسداد في بقية أشغال هذا المؤتمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.